



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٢ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف أحمد رجب وأيوب عباس صالح وديار محمد علي وجاسم جزاء جافر المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: ضياء بطرس صليوا - وكيله المحامي اياد إسماعيل محمد.

المدعى عليه: رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني احمد حسن عبد.

الادعاء:

ادعى المدعي بوساطة وكيله أنه سبق للمدعى عليه إضافة لوظيفته أن أصدر نظام تسجيل قوائم المرشحين والمصادقة عليها لانتخابات برلمان كوردستان العراق رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤، باعتبار أن دائرته هي الجهة المكلفة بالإشراف على انتخابات الدورة السادسة لبرلمان الإقليم بحسب قرار المحكمة رقم (٨٣) وموحدتها ١٣١ و ١٨٥/اتحادية/٢٠٢٣)، وقد نصت المادة (٢) من هذا النظام على تقسيم مقاعد البرلمان الـ(١٠٠) على أربع دوائر انتخابية وبالشكل الآتي: (أربيل ٣٤ مقعداً، السليمانية ٣٨ مقعداً، دهوك ٢٥ مقعداً، وحليجة ٣ مقاعد) ولمخالفة هذه المادة لقرار المحكمة المذكور آنفاً الذي ألزم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوجوب توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة، وكذلك مخالفتها للدستور العراقي النافذ أيضاً، لذا بادر المدعي للطعن بها أمام هذه المحكمة لأسباب الواردة في عريضة دعواه، ومنها إهمال تمثيل المكونات على اختلاف أشكالها العرقية والدينية والقومية، ومنها المكون المسيحي في هذا التقسيم للمقاعد الانتخابية، وطلب الحكم بعدم دستورية هذه المادة، والإيعاز بتخصيص كوتا المكون المسيحي الكلدان والآشوريين والسريان بخمسة مقاعد ومقعد للمسيحيين الأرمن يتنافس عليه مرشحي المكون، واعتبار الإقليم دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لهم، مع تحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته الرسوم والمصاريف. وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٣٧/اتحادية/٢٠٢٤) واستيفاء الرسم القانوني عنها، وتبليغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، أجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٤/٦/٣ والتي طلب بموجبها رد الدعوى للأسباب الواردة فيها، ومنها سبق الفصل فيها بقرار المحكمة الاتحادية العليا بالعدد (١٢٦/اتحادية/٢٠٢٤) المؤرخ في ٢٠٢٤/٥/٢١ المتضمن رد الدعوى المقامة بهذا الموضوع لصدور قرار الهيئة القضائية للانتخابات بالعدد (٣٥٥/الهيئة القضائية للانتخابات/٢٠٢٤) المؤرخ في ٢٠٢٤/٥/٢٠. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعد لنظر الدعوى من دون مرافعة استناداً إلى المادة (٢١/ثالثاً) منه، وفيه تشكلت المحكمة وبوشر بنظر الدعوى دقت المحكمة طلبات المدعي وأسانيده ودفع وكيل المدعى عليه وبعد أن استكملت تدقيقاتها أفهم ختام المحضر وأصدرت قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي (ضياء بطرس صليوا) أقام هذه الدعوى ضد المدعى عليه رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إضافة لوظيفته ويطعن فيها بعدم دستورية المادة (٢)

الرئيس

جاسم محمد عبود



من نظام تسجيل قوائم المرشحين والمصادقة عليها لانتخابات برلمان إقليم كردستان العراق رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ والتي تنص على ما يلي: ((أولاً: يقسم إقليم كردستان العراق إلى أربعة مناطق انتخابية (أربيل، دهوك، السليمانية، حلبجة). ثانياً: يتكون برلمان إقليم كردستان من (١٠٠) مقعد موزعة على الدوائر الانتخابية الآتية: محافظة أربيل (٣٤) مقعد، محافظة السليمانية (٣٨) مقعد، محافظة دهوك (٢٥) مقعد، محافظة حلبجة (٣) مقعد))، وقد طلب أيضاً الإيعاز بتخصيص كوتا المكون المسيحي الكلدان والآشوريين والسريان بخمسة مقاعد ومقعد للمسيحيين الأيمن يتنافس عليه مرشحي المكون واعتبار الإقليم دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لهم وذلك للأسباب الواردة في عريضة الدعوى. ولدى التدقيق وجد أن هذه المحكمة سبق أن أصدرت قرارها بالعدد (١٢٦/اتحادية/٢٠٢٤ المؤرخ في ٢١/٥/٢٠٢٤) بناءً على الدعوى المقامة من المدعي رئيس مجلس الوزراء في إقليم كردستان ضد المدعى عليه رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي طعن فيها بعدم دستورية المادة (٢) من نظام تسجيل قوائم المرشحين والمصادقة عليها لانتخابات برلمان إقليم كردستان العراق رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ والمتضمن رد الدعوى كونها أصبحت غير ذات جدوى، وذلك لسبق الفصل في موضوع الكوتا بموجب القرار الصادر عن الهيئة القضائية للانتخابات بالعدد (٣٥٥/الهيئة القضائية للانتخابات/٢٠٢٤) الصادر بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٤، لذا يكون موضوع هذه الدعوى قد سبق البت فيه بموجب القرار المذكور آنفاً، وتكون هذه الدعوى واجبة الرد لسبق الفصل في موضوعها، لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا ما يأتي:

أولاً: الحكم برد دعوى المدعي (ضياء بطرس صليوا)، لسبق الفصل في موضوعها بموجب قرار الحكم الصادر من هذه المحكمة بالعدد (١٢٦/اتحادية/٢٠٢٤ في ٢١/٥/٢٠٢٤).

ثانياً: تحميل المدعي المصاريف والرسوم وأتعاب محاماة وكيل المدعى عليه إضافة لوظيفته مبلغاً قدره مائة ألف دينار توزع وفقاً للقانون.

وصدر الحكم بالاتفاق استناداً لأحكام المادتين (٩٣ و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، والمادتين (٤ و ٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ باتاً وملزماً وحرر في الجلسة المؤرخة ١٥/المحرم الحرام/١٤٤٦ هجرية الموافق ٢٢/٧/٢٠٢٤ ميلادية.

القاضي

جاسم محمد عبود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا